

الخاتمةُ والنتائج

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الشاقة والماتعة في بحر أبي حيّان التي شهدت غوصاً لاستخراج بعضٍ من دُرَرِهِ، مع الإقرار بأنّ التوجُّسَ والخوفَ من لُجَجِهِ قد صاحبا الباحث في كثيرٍ من المراحل؛ لأنّ الميدان كتابُ الله الكريم والأكثر خطراً تناول العقيدة فيه، بعد كلِّ ما سبق أن للبحث أن يُسجَّلَ أهمّ النتائج التي توصل إليها، ومن أهمها:

١- كان أبوحيّان أميناً في نقل النصوص وآراء الآخرين، ولم يقع إلّا في بعض الهنات التي قلّما يسلّم منها بشر، كالخطأ في عزو قولٍ أو قراءة.

٢- أنّ تَمَكُّنَ أبي حيّان من القواعد النحويّة يسّرت عليه معرفة الأوجه الضعيفة أو الخاطئة، كما جعل ذلك أن تكون توجيهاته تميل إلى البساطة وعدم التعقيد، بعيدة عن قضايا المنطق، كما أكسبه ذلك براعة في الحوار والرد والتوجيه وإقناع المتلقي وجعله يُسلّم برأيه.

٣- لم يكن أبوحيّان مؤيداً لتوجيهٍ ومنتقداً لآخر فحسب، بل تعدى ذلك إلى تقرُّده ببعض التوجيهات والإعرابات، كإعرابه (حيث) وحملها على المجاز، وإعراب جملة (وهو مُحسنٌ)، وغيرها.

٤- دافع أبوحيّان عن القراءات القرآنية صحيحة السند، ووجَّهها توجيهات تتسق مع ما يراه راجحاً، غير أنّه قد يستخدم ألفاظاً خطيرةً أو يُطلق أحكاماً قاسيةً على المخالفين، كاتهامه المُكرِّين لبعض القراءات بالكفر، في حين أنّه لم يُكفّر أحداً من مُخالفيه في باب العقيدة — وإن لم يسلموا من بعض التهجم — وهو مذهب صحيح في مجمله لأنهم متأولون.

٥- أنّ أبا حيّان لم يتعقب الزمخشري في المسائل التي يتفق فيها المذهبان المعتزلي والأشعري، بل يورد كلامه دون تعقيب كما في التعجب، ومعنى الظرف (فوق)، ومعنى حرف الجر (في)، وغيرها.

٦- أنّ المعنى العقدي الذي يؤمن به أبوحيّان وغيره من المُوجهين قد ترك أثراً واضحاً في التوجيهات النحوية لآيات القرآن الكريم.

- ٧- أن القواعد والمصطلحات النحوية والتعبيرات اللغوية لم تسلم من تأثير الخلاف العقدي، إذ وُجِدَتْ اعتراضات على إطلاق بعض المصطلحات، أو على حذّها أو شروطها أو تقسيماتها.
- ٨- تُوجَد علاقة وثيقة بين النحو والعقيدة؛ إذ التّوجيهات النّحويّة تعتمد على المعنى، وكذلك العقيدة.
- ٩- أنّ النحو ميدانٌ رحبٌ لخدمة المذهب العقدي الذي يتبناه المُعرب والمُفسر؛ لذا حرصَ المؤلفون على توظيفه والاعتناء به، وأفاد الجانبُ النّحوي من هذا التوظيف العقدي.
- ١٠- أنّ الخلاف العقدي تسرّب إلى الفكر النحوي وامتدّ أثره إلى جانبيه النظري التقعيدي والتطبيقي العملي، فالمعنى العقدي الذي استقرّ في عقول بعض العلماء يكون سابقاً للتّوجيه النحوي ومُسيّراً له في أغلب المواضع.
- ١١- لم تستطع بعض القواعد النّحويّة أن تُرجّح توجيهاً ما في بعض الآيات موضع النزاع، بلْ كان السيّاق والمعنى العقدي السلطان في ذلك، ولعلّ مسائلَ عود الضمير خيراً مثال على ذلك، وأشهرها مسألة (ظنّ) في المبحث الرابع من الفصل الخامس، ممّا يعني أنّ النحو غيرُ قادرٍ بمُفرده على بيان المعنى الصحيح لكلام الله تعالى، وإنّما يحتاج إلى مُرافقة العلوم الشرعيّة الأخرى ومنها العقيدة .
- ١٢- أنّ الجانبَ التطبيقي للقواعد النّحويّة فيه شيء من التضيق والحرص لا يوجد في قَسميه النظري؛ ممّا يجعل العالم في توجيهه النّحوي أو التفسيري يخالف ما اختاره نظرياً، وهذا أدى إلى نتيجة مُتوقّعة وحتمية وهي تناقض ترجيحات العالم سواء على مستوى الكتاب الواحد، أم على مستوى كتبه المختلفة، ومن أمثلة ذلك عند أبي حيّان إنكاره مجيء (من) لبيان الجنس، ثمّ اختار ما يخالفه في أحد المواضع التي فيها خلاف عقدي، وكذلك ترجيحه الرفع في بعض صور الاشتغال، وتوجيهه بعض الآيات على النّصب، ومعنى الباء في (بنورهم)، وإعراب (كُلُّ شيء)، وغيرها.
- ١٣- أنّ كون هذا التّوجيه النّحوي أو ذاك منسوباً إلى مذهب عقدي ما لا يلزم منه أن يكون جميع أفراد هذا المذهب موافقين له، فقد يختار بعضهم ما يخالفه إمّا لقوّة تحكّم الصنعة النّحويّة في ذلك، وإمّا لخفاء الربط العقدي وعدم وضوحه، وفي البحث كثير من الأمثلة، منها ترجيح بعض السّنة لتوجيه

المعتزلة (ما) على الموصولية دون المصدرية في قوله تعالى: {     } وتجوزهم

نص _____ ب {                          }

١٤- أن التوجيه النحوي الواحد قد يتوافق عليه أكثر من مذهب عقدي مع اختلافهم في تقدير المعنى، أو اتفاقهم في ذلك لاحتمال التركيب له نحوياً.

١٥- أن مؤامة التوجيه النحوي للمعنى العقدي بوجه خاص وللمعنى اللغوي بوجه عام هي وراء تعدد هذه التوجيهات التي سلكها النحويون والمفسرون.

١٦- أن القراءات القرآنية بما فيها الشاذة كانت دليلاً لترجيح بعض التوجيهات على الأخرى؛ إذ القراءات يوضح بعضها بعضاً، كقراءة (كل) بالرفع، وغيرها كثير.

١٧- الوقف والابتداء كان حاضراً مع أسباب أخرى لتتنوع التوجيهات و التّرجيحات.

١٨- أن الخلاف العقدي لم يكن بين المذاهب الإسلامية فحسب، أو داخل المذهب الواحد نفسه، بل تعدى ذلك إلى الخلاف بين المسلمين بدائرهم الكبرى والمشرّكين وأهل الكتاب من اليهود والنصارى.

وفي الأخير يُوصي الباحث طلبة العلم والباحثين بدراسة كتب معاني القرآن الكريم وإعرابه وتفسيره، وربط ما فيها من توجيهات نحويّة بالتوجهات العقديّة لأصحابها؛ فهم نقلت لغتنا واللغة دين، كما يُوصي القائمين على مناهج المؤسسات العلمية والجامعات أن يُوجهوا بتدريس مقرر يهتم بدراسة التوجيهات النحويّة المتعلقة بالأحكام الشرعيّة (العقديّة والفقهيّة) لطالبة اللغة العربيّة والدراسات الإسلامية والشرعية، وأن يُكلّفوا من هو أهل لذلك بتأليف كتاب يحوي مفردات هذا المقرر، كما يُوصي الباحث المؤسسات التي لها اهتمام بنشر كتب العلم والتراث أن تُعيد تحقيق تفسير البحر المحيط، على أن يستفيد هذا التحقيق من الدراسات العلمية حول البحر، ويُثبت ما توصلت إليه إشارة دون إقبال هوامشه؛ لما في ذلك من نفع للكتاب ومُحبيه .